

التأديب بالضرب في السنة

د. راشد حمدان العازمي (*)

مقدمة :

إن الإنسان أَلِهم الفجور والتقوى، قال الله تعالى: «فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا» (الشمس: ٨) وجُبِلَ على الميل إلى الشر والمعصية، فقال الله عز وجل على لسان «كريم بن كريم بن كريم» يوسف بن يعقوب بن إسحاق عليهم الصلاة والسلام: «وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي، إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ» (يوسف: ٥٣). وكثير من الخطايا يجلب إليها بعض مراحل العمر للإنسان، فليس من الغريب أن تصدر خطايا من الإنسان، ولكن لا بد لهم من الإصلاح والتأديب والتربية الأخلاقية والفكرية. ولتربيته وتأديبهم وسائل وطرق، ينبغي أن يلاحظ في إجراءاتها مراعاة ظروفهم العامة والخاصة، والفطرة التي خلُقوا عليها.

ومن هذه الوسائل للتربية الضرب فيجب أن يكون الضرب آخر وسيلة لتأديب الطالب، ويُستخدم كخطوة أخيرة لردعه، إن لم ينفعه الملاحظة، والموعظة والتوجيه، والزجر والتوبيخ، والهجر والإعراض، والعقوبة البدنية عدا الضرب.

والضرب بغرض التأديب من الوسائل التي لا يمكن الاستغناء عنها في بعض مراحل التربية؛ رغم اختلاف الناس فيه اليوم، فمن قَلَدَ الغرب تقليداً أعمى يرى أنه لا يجوز؛ لأنه يؤثر نفسياً عليه...

(*) مدرس بكلية الشريعة - جامعة الكويت .

== التآديب بالضرب في السنة ==

وقد قسمت البحث إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الضرب وأحكامه:

- المبحث الثاني: صور التآديب بالضرب في السنة:

*** ***

المبحث الأول

الضرب وأحكامه

المطلب الأول: تعريف التأديب بالضرب:

هو التعليم والمعاقبة على الإساءة يقال: أدَّبَه أي علَّمه الأدب، وعاقبه على إساءته؛ لأنه سبب يدعو إلى حقيقة الأدب^(١) و(التأديب) لفظ يدل على المبالغة والتكثير^(٢).

وعلى هذا فإن (الأدب) هو رياضة النفس، وجمع محاسن الأخلاق، والاتصاف بها، وأن (التأديب) لفظ يطلق على تعليم الأدب، وتلقين فنونه، والدعاء إليها مع المعاقبة على سوء التصرف فيها.

تعريف ابن قدامة- رحمه الله - حيث قال: «التأديب - هو - الضرب والوعيد والتعنيف»^(٣) إلا أنه يلحظ على هذا التعريف اقتصراره على أحد جانبي التأديب وهو المعاقبة وتصحيح الانحراف.

وعرّفه ابن المبرد رحمه الله بأنه عبارة عن «الردع بالضرب والزجر»^(٤) قال النووي رحمه الله: «ومن الأصحاب من يخص لفظ التعزيز بضرب الإمام أو نائبه للتأديب في غير حدٍ، ويسمى ضرب الزوج زوجته، والمعلم الصبي،

(١) انظر: المصباح المنير، مادة «أدب» (٩/١)، والقاموس المحيط، مادة «أدب» ص(٧٥).

(٢) انظر: المصباح المنير، مادة «أدب» (٩/١).

(٣) المغني (٣٥٠/٢).

(٤) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى لابن المبرد (٢٣٤/٢) ت: د. رضوان غربية،

(الخبر: دار المجتمع، ط١، ١٤١١هـ).

والأب ولده تأديباً لا تعزيراً، ومنهم من يطلق التعزير على النوعين وهو الأشهر»^(١).

ويقول الخطيب الشربيني رحمه الله: «وتسمية ضرب الولي والزوج والمعلم تعزيراً هو أشهر الاصطلاحين، كما ذكره الرافعي، قال: ومنهم من يخص لفظ التعزير بالإمام أو نائبه، وضرب الباقي بتسميته تأديباً لا تعزيراً»^(٢). ا. هـ.

أما الحنفية والمالكية: فقد جعلوا التعزير يصدق على التأديب الصادر من الزوج أو الأب أو السيد أو غيرهم، كما يصدق على فعل الإمام. قال ابن عابدين رحمه الله: «التعزير يفعله الزوج والسيد، وكل من رأى أحداً يباشر المعصية»^(٣). ا. هـ.

وقال ابن شاس رحمه الله: «وأما المستوفي - «للتعزير» -: فهو الإمام، والأب، والسيد، والزوج، لكن الأب يؤدب الصغير دون الكبير، ومعلمه أيضاً يؤدبه بإنه، والسيد في حق نفسه وفي حق الله عز وجل. والزوج يعزر في النشوز وما يشبهه مما يتعلق بمنع حقه.... فإن كانت المرأة لا تترك النشوز إلا بضرب مخوف لم يجز تعزيرها أصلاً»^(٤). ا. هـ.

المطلب الثاني: الضرب الشرعي: هو الضرب الذي لا يشق جلداً، ولا ينهر دماً، ولا يكسر عظماً، فلا يكون شديداً قاتلاً، ولا ضعيفاً لا يردع؛ لأن المقصود استصلاح المؤدّب لا قتله^(٥). وشروطه:

(١) روضة الطالبين (١٠/١٧٥).

(٢) مغني المحتاج (٤/١٩٩).

(٣) حاشية ابن عابدين على الدر المختار (٣/١٧٧)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/٣٣٤).

(٤) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣/٣٥٠).

(٥) انظر: المبسوط (٩/٧٢ - ٧٣)، والمنقّى شرح الموطأ (٧/١٤٢)، وعقد الجواهر

الثمينة (٢/١٣٤)، والذخيرة (١٢/١١٩ - ١٢٠).

١- أن يتقيد المؤدّب بالعدد الجائز في الضرب، وهو عشر ضربات، فلا يزيد فيها لما رواه أبو بردة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله»^(١).

وقد اختلف في المراد بهذا الحديث على أقوالٍ عديدة^(٢)

وأحسن الوجوه التي يحمل عليها المراد بهذا الحديث - خصوصاً في مثل الكلام عن ولاية التأديب الخاصة - قول من قال: إن الحديث محمول على التأديب الخاص الصادر من غير الولاية كتأديب الوالد ولده، والزوج زوجته، ونحو ذلك، فإن تأديب هؤلاء لا يتجاوز عشر ضربات، كما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) وتلميذه ابن القيم^(٤).

فينبغي للولي المؤدّب - حينئذٍ - أن يزيد في الضرب إلى حد العشر فيما لو عظم خطأ المؤدّب وجرمه، ويقتصر فيما دونها على دون العشر^(٥)

«فيخير في - التأديب - من إليه إيقاعه من واحد إلى عشرة، إلا أن تخيرره راجع إلى الاجتهاد في النظر في المصلحة زيادة ونقصاناً، لا أنه تخير

(١) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣/٣٥٠).

(٢) انظر: شرح فتح القدير (٥/٣٤٧ - ٣٤٨)، والذخيرة للقرافي (١٢/١١٨)، وجواهر الإكليل (٢/٢٩٦)، وروضة الطالبين (١٠/١٧٤)، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٣٧٨ مع حاشية الصنعاني) وما بعدها، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص (١٥١)، وإعلام الموقعين (٢/٢٩)، والطرق الحكمية ص (٢٦٥)، ونيل الأوطار (٧/١٥٠ - ١٥١)، والحدود والتعزيرات عند ابن القيم د. بكر أبو زيد ص (٤٦٦ - ٤٨٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٣٤٨)، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص (١٥٧).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (٢/٢٩ - ٣٠)، ونيل الأوطار (٧/١٥١).

(٥) انظر: السيل الجرار (٤/٣٧٧).

يشتهى معه ما شاء، وكذلك كل أمر خيّر فيه الشارع الولاية ليس راجعاً إلى شهواتهم وأهوائهم، بل إلى الاجتهاد والنظر»^(١).

٢- أن يتيقن المؤدّب أو يغلب على ظنّه تحقيق النفع بالضرب وإلا فلا يجوز؛ لأنه يكون حينئذ عقوبة بلا فائدة؛ لأن الضرب وسيلة إلى الإصلاح. والوسيلة لا تشرع عند غلبة الظن بعدم ترتب المقصود عليها^(٢).

٣- أن يكون التآديب بالضرب بما «أمنت عاقبته غالباً وإلا لم يجز»^(٣).

قال القرافي رحمه الله: «وإن كان لا ينزجر بالعقوبة اللاتقة بتلك الجناية، بل بالمخوفة، حرّم تأديبه مطلقاً، أما اللائق به فإنه لا يفيد، فهو مفسدة بغير فائدة، وأما الزيادة المهلكة: فإن سببها لم يوجد، والصغار والكبار في تلك سواء»^(٤). هـ.

(١) حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام (٣٨٤/٤).

(٢) الذخيرة (١٢٠/١٢)، وتبصرة الحكام (٣٠١/٢) بهامش فتح العلي المالك، مواهب الجليل (١٥/٤ - ١٦)، والزرقاني على خليل (٦٠/٤)، وتحرير المقال ص (٨١)، وأسنى المطالب (٢٣٩/٣)، وتحفة المحتاج (٤٥٥/٧) مع حاشية الشرواني وابن القاسم، ونهاية المحتاج (١٧/٨).

(٣) تبصرة الحكام (٣٠١/٢) بهامش فتح العلي المالك، وانظر: تحرير المقال ص (٨١)، ونهاية المحتاج (٢١/٨).

(٤) الذخيرة (١١٩/١٢ - ١٢٠)، وانظر: عقد الجواهر الثمينة (١٣٤/٢)، ونهاية المحتاج (٢٠/٨).

٤- اليد مجردة عن الآلة: في الصحيحين: «كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر، فصدرًا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا، ونعالنا، وأرديتنا...»^(١) الحديث، «أي: فنضربه بها»^(٢).

وإنما صير إلى هذه الأدوات الأربع في التأديب الخاص دون غيرها من (السوط، والعصا، والنعال)^(٣) لأن هذه الأدوات المستعملة في التأديب الخاص لا تجزئ في إيقاع الحد، بل لو نُفِذَ بها الحد لم يكف وأعيد، على ما ذهب إليه جماعة من الفقهاء.

قال الصاوي المالكي رحمه الله: «فإن ضرب في الحد بقضيب أو شراك أو درة لم يكف وأعيد»^(٤). ١.هـ.

ولأن غير هذه الأدوات ربما خيف منه التلف والإيذاء الشديد على المؤدَّب - في الولاية الخاصة -، وقد نصَّ الفقهاء على أنه إذا خيف على المحدود من السوط «لم يتعين على الأصح فيقام بطرف ثوب وعثكول نخل - يعني شمراخ النخل - و«أطراف الثياب»^(٥) حسبما يحتمله»^(٦).

(١) رواه البخاري في «صحيحه» كتاب الحدود. باب الضرب بالجريد والنعال برقم (٦٧٧٩)، واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» كتاب الحدود. باب حد الخمر برقم (١٧٠٦).

(٢) الذخيرة (١١٩/١٢ - ١٢٠)، وانظر: عقد الجواهر الثمينة (١٣٤/٢)، ونهاية المحتاج (٢٠/٨).

(٣) مغني المحتاج (١٨٩/٤)، وانظر: الحاوي للماوردي (٤٢٣/١٣)، وكشاف القناع (٨٠/٦)، وسبل السلام (٦٨/٤).

(٤) بلغة السالك (٤٣٩/٢)، وانظر: التاج والإكليل (٣١٨/٦) بهامش مواهب الجليل.

(٥) الذخيرة (١١٩/١٢ - ١٢٠)، وانظر: عقد الجواهر الثمينة (١٣٤/٢)، ونهاية المحتاج (٢٠/٨).

(٦) الفروع (٥٧/٦)، وانظر: سبل السلام (٦٣/٤).

قال ابن الحاج رحمه الله: «ولا بد أن تكون الآلة التي يضرب بها - يعني في التأديب - دون الآلة الشرعية التي تقام بها الحدود»^(١). ١.١.هـ.

وقال الماوردي رحمه الله في معرض ذكره للأداة التي تضرب بها المرأة: «فأما جنس ما تضرب به، فهو الثوب، والنعل، وأكثره العصا»^(٢). ١.١.هـ.

هذه بعض صور الآلات التي يمكن استعمالها في ممارسة تأديب المؤدّب في الولاية الخاصة، بحسب ما يليق بحال المؤدّبين^(٣).

ويمكن أن يستعان بأي آلة أخرى تطابق في أدائها المقصود من التأديب بالضرب، بشرط أن يراعى في صفتها وحالها ما تتصف به الآلات المتقدمة حتى لا تؤثر في بدن المؤدّب تأثيراً يتجاوز المقصود من الضرب.

فلا يجوز - مثلاً - استعمال السياط القاسية أو المملوءة حديدًا أو العصي المعدنية أو المحماة ونحوها، مما يؤثر في بدن المؤدّب تأثيراً بليغاً؛ لأن استعمال ذلك يخرج الضرب عن المقصود به من كونه تأديباً واستصلاحاً إلى كونه تعذيباً أو إهلاكاً^(٤).

"أرسل عمر رضي الله عنه إلى المرأة، ف قيل لها: أجيبني عمر، فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر! قال: فبينما هي في الطريق فزعت، فضربها الطلق، فدخلت

(١) المدخل (٤٦٠/٢).

(٢) الحاوي (٤٢٣/١٣)..

(٣) انظر: سبل السلام (٦٣/٤).

(٤) انظر: المبسوط (٧٢/٩ - ٧٣)، والبحر الرائق (١٠/٥)، وتبيين الحقائق (١٧٠/٣)، والمنقذ شرح الموطأ (١٤٢/٧)، وحاشية العدوي على الخرشي (١٠٩/٨ - ١١٠)، والألم (١٥٧/٦)، والمهذب (٣٦٨/٢)، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (٢٨٣)، والفروع (٥٦/٦)، والمبدع (٤٧/٩).

داراً فألقت ولدها، فصاح الصبي صيحتين ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبي ﷺ ، فأشار عليه بعضهم - في رواية أنهما عثمان وعبدالرحمن بن عوف - أن ليس عليك شيء، إنما أنت وال ومؤدب، قال: وصمت علي، فأقبل عليه، فقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك، أرى أن ديتك عليك، فإنك أنت أفرعتها وألقت ولدها في سببك، قال: فأمر علياً أن يقسم عقله على قریش، يعني يأخذ عقله من قریش؛ لأنه خطأ^(١).

قال ابن القيم رحمه الله: "فقاسه عثمان وعبدالرحمن بن عوف على مؤدب امرأته وغلामه وولده، وقاسه علي على قاتل الخطأ، فاتبع عمر قياس علي".^(٢)

وكما يكون هذا الأثر حجة لأصحاب هذا القول، فهو أيضاً حجة لمن يرى أن من هلك في التأديب المشروع أن لا ضمان على مؤدبه كما هو رأي عثمان وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه.

المطلب الثالث: مواصفات أداة الضرب:

إذا كان الضرب بغير اليد، فيشترط فيه ما يأتي:

١- أن تكون الآلة المضروب بها مما لا عقدَ فيها، لئلا تنهر دم المؤدب، وهذا قول أكثر الفقهاء^(٣) لما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «كان

(١) رواه عبدالرزاق في "مصنفه" كتاب العقول. باب من أفرعه السلطان (٤٥٨/٩ - ٤٥٩) برقم (١٨٠١٠)، واللفظ له، والبيهقي في "سننه الكبرى" كتاب الإجارة. باب الإمام يضمن، والمعلم يغرم من صار مقتولاً بتعزير الإمام وتأديب المعلم (١٢٣/٦)، وفي سنده انقطاع، فإن الحسن البصري لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) الموقعين (٢١٥/١ - ٢١٦).

(٣) انظر: شرح فتح القدير (٢٣٠/٥)، وتبيين الحقائق (١٦٩/٣ - ١٧٠)، والبحر الرائق (١٠/٥)، والخرشي على خليل (١٠٩/٨)، والأم (١٥٧/٦)، ونهاية المحتاج =

يؤمر بالسوط فتقطع ثمرته ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به، فقلت لأئس: في زمان من كان هذا؟ قال: في زمان عمر بن الخطاب^(١).

٢- أن تكون الآلة معتدلة الرطوبة، وسطاً بين الجديد المتلف، واليابس الخلق الذي لا يؤلم^(٢) لما تقدم في الحديث: «فدعا رسول الله ﷺ بسوط، فأتي بسوط مكسور، فقال: فوق هذا، فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته، فقال: دون هذا، فأتي بسوط قد ركب به ولان، فأمر به رسول الله ﷺ فجلد»^(٣).

المطلب الرابع: طريقة الضرب:

إذا أراد المؤدّب ممارسة وسيلة الضرب في التأديب، فعليه مراعاة الصفة الشرعية حيال تنفيذ هذا النوع من التأديب، وذلك على النحو الآتي:

= (١٧/٨)، وحاشية الجمل على شرح المنهج (١٦٤/٥)، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (٢٨٣)، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص (١٥٧)، وشرح منتهى الإرادات (٣٣٧/٣ - ٣٣٨).

(١) رواه عبدالرزاق في «مصنفه» باب: (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) (٣٧٢/٧) برقم (١٣٥٢١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب الحدود. باب في السوط من يأمر به أن يدق (٥٣٩/٦)، واللفظ له، والبيهقي في «سننه الكبرى» كتاب الأشربة والحد فيها باب ما جاء في صفة السوط والضرب (٣٢٦/٨)، وسنده صحيح. انظر: نصب الراية للزيلعي (٣٢٣/٣).

(٢) انظر: مواهب الجليل (٣١٨/٦)، والإجماع لابن المنذر ص (١١٤)، رقم (٦٣٦)، والحاوي للماوردي (٤٣٥/١٣)، ومغني المحتاج (١٩٠/٤)، وحاشية الجمل على شرح المنهج (١٦٢/٥)، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (٢٨٣)، والمغني (٥٠٩/١٢).

(٣) انظر: خبايا الزوايا للزركشي ص (٤٣٢)، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص (١٥٧).

١- أن يكون الضرب متوسطاً^(١) لقول علي رضي الله عنه: «ضرب بين ضربين، وسوط بين سوطين»^(٢) يعني كونه وسطاً.

٢- أن يرفع الضارب ذراعه لا عضده، بحيث لا يظهر إبطه، لقول عمر - رضي الله عنه -: «اضرب به - أي بالسوط - ولا يرى إبطك، وأعط كل عضو حقه»^(٣).

قال الخطيب الشربيني: «لا يجوز - للضارب - رفع يده بحيث يبدو بياض إبطه، ولا يخفضها خفضاً شديداً، بل يتوسط بين خفض ورفع، فيرفع ذراعه لا عضده»^(٤) «فإن المقصود أدبه لا قتله»^(٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع (٦٠/٧)، وشرح فتح القدير (٢٣٠/٥)، والذخيرة (٢٠٥/١٢)، والأم (١٥٧/٦)، وروضة الطالبين (١٧٢/١٠)، والمغني (٥١٠/١٢)، ونيل الأوطار (١١٥/٧)، وموسوعة الإجماع (٣٢٦/١)، ف(٤٢).

(٢) رواه البيهقي في «سننه الكبرى» بمعناه. كتاب الأشربة والحد فيها. باب ما جاء في صفة السوط والضرب (٣٢٦/٨)، وفي سننه رجل مجهول، هو (أبو ماجد) كما في التقريب برقم (٨٣٩٩)، ولكن جاء معناه أيضاً عن عمر رضي الله عنه عند عبدالرزاق في «مصنفه» كتاب الطلاق. باب: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢] (٣٦٩/٧ - ٣٧٠) برقم (١٣٥١٨)، وسنده صحيح، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٧٨/٤): «ولم أره عنه - أي عن علي - هكذا»، وانظر: «إرواء الغليل» رقم (٢٣٢٩).

(٣) رواه عبدالرزاق في «مصنفه» كتاب الطلاق. باب: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (٣٦٩/٧ - ٣٧٠)، برقم (١٣٥١٦)، واللفظ له، وابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب الحدود. باب ما جاء في الضرب في الحد (٥٣٨/٦)، والبيهقي في «سننه الكبرى» كتاب الأشربة والحد فيها. باب ما جاء في صفة السوط والضرب (٣٢٦/٨) وسنده صحيح، وجاء عن علي مثله عند البيهقي (٣٢٧/٨).

(٤) مغني المحتاج (١٩٠/٤)، وانظر: نهاية المحتاج (١٧/٨).

(٥) المغني (٥١٠/١٢).

٣- أن يفرق الضرب على بدنه خلا المواضع الخطرة كالرأس والوجه والفرج ونحوها؛ لأن جمع الضرب على عضو واحد قد يفسده، ولكي يأخذ كل عضو منه حقه، ولئلا يشق الجلد، أو يؤدي إلى القتل^(١)؛ لأن الضرب للردع والزجر والإصلاح، لا للإتلاف والقتل.

وخالف في ذلك الزُّبَيْرِي من الشافعية فجَوَّز جمعه في موضع واحد من الجسد في ضرب التعزير، «وفرق بينه - أي بين ضرب التعزير - وبين الجلد بأنه لما لم يجز العفو عن الحد لم يجز العفو عن بعض الجسد، ولما جاز العفو عن التعزير جاز العفو عن ضرب بعض الجسد»^(٢).

٤- ألا يُجَرَّدَ المؤدَّب من ثيابه^(٣) لقول ابن مسعود رضي الله عنه: «لا يحل في هذه الأمة تجريد، ولا مدٌّ، ولا غُلٌّ، ولا صَفْد»^(٤).

(١) تبين الحقائق (١٧٠/٣)، وشرح فتح القدير (٢٣١/٥)، والذخيرة (٢٠٥/١٢)، وبلغه السالك (٤٣٩/٢)، والحاوي للماوردي (٤٣٧/١٣)، وروضة الطالبين (١٧٢/١٠)، وتحريير المقال ص (٨٠)، ونهاية المحتاج (١٧/٨)، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (٢٨٣)، وكتاب التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام (٢٠٧/٢)، لابن أبي الفراء الحنبلي محمد بن محمد بن الحسين، ت: د. عبدالله الطيار ود. عبدالعزيز المد الله، (الرياض: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٤هـ)، والمغني (٥٠٧/١٢)، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص (١٥٨)، والمحلى (١٨٦/١١م (٢١٨٦).

(٢) الحاوي للماوردي (٤٣٨/١٣)، وانظر: حلية العلماء (١٠٩/٨).

(٣) انظر: مواهب الجليل (٣١٩/٦)، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (٢٨٣)، والمغني (٥٠٨/١٢).

(٤) رواه عبدالرزاق في «مصنفه» كتاب الطلاق. باب وضع الرداء (٣٧٣/٧) برقم (١٣٥٢٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» كتاب الأشربة والحد فيها. باب ما جاء في السوط والضرب (٣٢٦/٨)، وضعفه الألباني في «الإرواء» برقم (٢٣٣٠).

وهذا ليس محل خلاف، قال ابن قدامة رحمه الله في معرض حديثه عن ذكر أحكام ضرب المحدود: «أنه لا يمد، ولا يربط، ولا نعلم عنهم في هذا خلافاً»^(١).

بل تكون عليه غير ثياب الشتاء كالقميص والقميصين، صيانة له عن التجريد، وإن كان عليه شيء زائد كالفروة أو الجبة المحشوة نزعته عنه^(٢)؛ لأنه لو تركت عليه الفروة أو الجبة لم يبال بالضرب^(٣).

وهذا مذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) خلافاً للحنفية^(٦) والمالكية^(٧)

المطلب الخامس: موضع الضرب: من المعلوم أن الضرب من العقوبات التي تبأثر بدن الآدمي، ولذا فقد اقتضى الأمر معرفة المواضع التي يجوز ضربها لكونها صالحة للضرب، والمواضع التي لا يجوز ضربها لكون الضرب قد يؤثر فيها، فيحدث ضرراً ينافي الغرض من الضرب.

=والصفد: هو الشد والتوثيق، يقال: «صفده صفداً: شدّه وأوثقه». المعجم الوسيط، مادة «صفد» (٥١٦/١).

(١) المغني (٥٠٨/١٢)، وانظر: موسوعة الإجماع (٣٢٦/١) ف(٤١).

(٢) انظر: الحاوي للماوردي (٤٢٦/١٣).

(٣) انظر: المغني (٥٠٨/١٢).

(٤) انظر: الأحكام السلطانية ص(٣٩٠)، والحاوي (٤٣٦/١٣) كلاهما للماوردي، وروضة الطالبين (١٧٢/١٠)، ومغني المحتاج (١٩٠/٤)، وحاشية القليوبي (٢٠٤/٤).

(٥) انظر: المغني (٥٠٨/١٢)، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص(١٥٧)، والمبدع (٤٧/٩).

(٦) انظر: المبسوط (٧٣/٩)، وبدائع الصنائع (٦٠/٧)، وشرح فتح القدير (٢٣٣/٥)، والدر المختار (١٤٧/٣) مع حاشية ابن عابدين.

(٧) انظر: المدونة (٣٨٧/٤)، والمنقلى شرح الموطأ (١٤٢/٧)، والبيان والتحصيل

(٣٤٩/١٦)، والزرقاني على خليل (١١٤/٨).

وأماكن الضرب المعتادة، هي:

الكتفان واليدان والظهر، والألية والساقان والقدمان ومواضع اللحم كالفخذين؛ لأنها مواضع تأمن التأثير - غالبًا - من خوف التلف والهلاك.

ولذا، كان على المؤدّب اجتناب مواضع المقتل كالوجه والرأس والصدر والنحر والفرج والبطن، ونحوها مما يلحقه الشين والقبح لو ضرب كالوجه^(١).

فنهى النبي ﷺ عن ضرب الوجه؛ لأنه مجمع المحاسن، والضرب يشينه؛ ولأن فيه أعضاء نفيسة وفيه المحاسن، وأكثر الإدراكات^(٢) فيخشى من الضرب أن تبطل أو يتشوه بعضها أو كلها.

كما أنه يستدل لمنع ضرب المقاتل بالآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك:

ما جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال للجلّاد: «اضرب وأعط كل عضو حقه، واتق الوجه والمذاكير»^(٣).

(١) الموقعين (٢١٥/١ - ٢١٦)

(٢) انظر: المبسوط (٧٣/٩)، وشرح فتح القدير (٢٣١/٥)، وشرح النووي لصحيح مسلم (١٦٥/١٦)، ومغني المحتاج (١٩٠/٤)، والمغني (٥٠٨/١٢)، وعون المعبود (٢٠٠/١٢).

(٣) رواه عبدالرزاق في «مصنفه» كتاب الطلاق. باب ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (٣٧٠/٧) برقم (١٣٥١٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب الحدود. باب ما جاء في الحد (٥٣٨/٦)، والبيهقي في «سننه الكبرى» كتاب الأشربة والحد فيها. باب ما جاء في صفة السوط والضرب (٣٢٧/٨).

قال ابن الهمام في «شرح فتح القدير» (٢٣١/٥): أولم يحفظه المخرجون مرفوعًا، بل موقوفًا على علي رضي الله عنه[١. هـ، وانظر: «الإرواء» برقم (٢٣٣١).

فأفاد هذا الخبر وجوب اجتناب المواضع التي يخشى من ضربها أن يحدث ضرراً بالغاً غير مقصود، وذلك بدلالة النص على النهي عن ضرب الوجه، وبالإلحاق في كل عضو ينتج عن ضربه مثل ما ينتج عن ضرب الوجه كالفؤاد والرأس والنحر والخاصرة^(١) لأن ضرب مواضع الحواس قد يؤدي إلى تفويت منافعها، فقد يذهب سمعه أو بصره، أو عقله أو قد يموت، والمقصود من ضرب المؤدب تأديبه واستصلاحه لا قتله^(٢).

وكذا الفرج لا يضرب، فقد يتسبب ذلك في تلفه^(٣) وقيس الباقي عليها.

وقد ذهب بعض الشافعية وأبو يوسف من الحنفية إلى أن الرأس لا يستثنى من الضرب؛ لأنه يحوى بالعظم ومستور بالشعر «فلا يخاف تشويهه بالضرب، بخلاف الوجه»^(٤)، و«مقتضاه أنه لو لم يكن عليه شعر لقرع أو حلق رأس اجتنبه قطعاً»^(٥).

(١) انظر: الحاوي للماوردي (٥٩٩/٩).

(٢) انظر: المبسوط (٧٢/٩)، والمغني (٥٠٨/١٢).

(٣) انظر: المبسوط (٧٢/٩)، وتبيين الحقائق (٢١٠/٣)، وشرح فتح القدير (٢٣١/٥)، والبحر الرائق (١٠/٥)، والمنتهى شرح الموطأ (١٤٢/٧)، والخرشي على خليل (١٠٩/٨)، والمعيان المعرب (٢٥٨/٨)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٥٤/٤)، ومغني المحتاج (١٩٠/٤)، ونهاية المحتاج (١٧/٨)، والمغني (٥٠٨/١٢)، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص (١٥٧)، والإقناع للحجاوي (٢٤٦/٤)، وكشاف القناع (٨١/٦)، وعون المعبود (٢٠٠/١٢).

(٤) مغني المحتاج (١٩٠/٤).

(٥) نهاية المحتاج (١٧/٨)، وانظر: حاشية البجيرمي على الخطيب (١٦٢/٤).

لما روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه أتى برجل انتفى من أبيه، فقال للجلاد: «اضرب الرأس فإن فيه شيطاناً»^(١)

والصحيح: أنه لا يُضرب المؤدّب على رأسه، لشرف الرأس؛ «ولأنه ربما ضربه في رأسه، فذهب بسمعه وبصره وعقله، أو قَتَلَهُ، والمقصود أدبه لا قَتْلَهُ»^(٢).

وما نُقِلَ عن أبي بكر رضي الله عنه من أمره الجلّاد بضربه، وتعليله بأن فيه شيطاناً، يجاب عنه بأنه ضعيف^(٣) «ومعارض بما جاء عن علي رضي الله عنه، وهو أنه قال للجلاد: «اضرب وأوجع، واتق الرأس والوجه»^(٤)، فالرأس إذاً في معنى الوجه، فيقاس عليه في تحريم الضرب»^(٥).

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب الحدود. باب في الرأس يضرب في العقوبة (٥٩١/٦).

(٢) المغني (٥٠٨/١٢).

(٣) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٣٢٤/٣) - بعد سياقه لسند الرواية عن أبي بكر في مصنف ابن أبي شيبة: «حدثنا وكيع عن المسعودي عن القاسم أن أبا بكر أتى برجل انتفى من أبيه.... المسعودي ضعيف». ا.هـ. وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٧٨/٤): «وفيه ضعف، وانقطاع». ا.هـ.

(٤) انظر: كشاف القناع (٨١/٦)، والمبدع (٤٧/٩)، وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب الحدود. باب في الرأس يضرب في العقوبة (٥٩١/٦) عن الشعبي أنه «نهى عن ضرب رأس رجل افتري على رجل وهو يجلد». ا.هـ. وقد رواه عن الشعبي أيضاً عبدالرزاق في «مصنفه» كتاب الطلاق. باب ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (٣٧٢/٧) برقم (١٣٥٢٠)، وإسناده جيد عن عامر الشعبي، ولم أره عن علي - رضي الله عنه - بهذا اللفظ. انظر: «إرواء الغليل» رقم (٢٣٣١).

(٥) انظر: المغني (٥٠٨/١٢).

وعلى القول بصحته، فهو مجاب عنه بـ «أنه قال ذلك فيمن أبيح قتله، ونقل أنه ورد عن حربي كان من دعاة الكفر، والإهلاك فيه مستحق»^(١). والله أعلم.

المطلب السادس: مكان الضرب:

اتفق الفقهاء^(٢) - رحمهم الله - على أنه لا تقام الحدود والتعازير في المساجد، بل حكي الإجماع على ذلك غير واحد.

قال ابن الهمام رحمه الله: «ولا يقام حد في مسجد بإجماع الفقهاء، ولا تعزير» [٢٣].^(٣) هـ.

واستدل لهذا الحكم بما يأتي:

١- نهيه - عليه الصلاة والسلام - : «أن يستقاد في المسجد، وأن تتشد فيه الأشعار، وأن تقام فيه الحدود»^(٤).

(١) البحر الرائق (١٠/٥).

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص (٢٩١/٣)، وبدائع الصنائع (٦٠/٧ - ٦١)، وجواهر الإكليل (٢٢٣/٢)، والأم (١٧٢/٧)، والحاوي للماوردي (٤٤٠/١٣)، وروضة الطالبين (١٧٣/١٠)، والمغني (٥١١/١٢ - ٥١٢)، والإنصاف (١٠/ ١٥٤ - ١٥٥)، والمحلى (١٢٣/١١ - ١٢٤) م (٢١٦٥)، ونوادر الفقهاء لمحمد بن الحسن التميمي الجوهري ص (١٨٢)، ت: د. محمد فضل المراد، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤١٤هـ.

(٣) شرح فتح القدير (٢٣٥/٥)، وانظر: مغني المحتاج (١٩١/٤).

(٤) رواه أبو داود في «سننه» كتاب الحدود. باب في إقامة الحد في المسجد برقم (٤٤٩٠)، واللفظ له، والدارقطني في «سننه» كتاب الحدود والديات وغيره (٨٥/٣) برقم (١٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» كتاب الأشربة والحد فيها. باب لا تقام الحدود في المساجد (٣٢٨/٨)، قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٧٨/٤) «لا بأس بإسناده». هـ، وكذا قال العظيم آبادي في «التعليق المغني» (٨٦/٣)، وحسنه الألباني في «الإرواء» برقم (٢٣٢٧)، وفي «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٧٦٩).

٢- ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله - ﷺ - قال: «لا تقام الحدود في المساجد»^(١).

٣- وما جاء عن عمر رضي الله عنه أنه أتى برجل في شيء، فقال: أخرجاه من المسجد فاضرباه^(٢).

أما بالنسبة لما يتعلق بالتأديب في المسجد، فقد نصَّ الإمام مالك - رحمه الله - على إجازة الأدب اليسير فيه.

ففي «المدونة»: «وقال مالك: ولا بأس أن يضرب القاضي الرجل الأسواط اليسيرة في المسجد على وجه الأدب والنكال»^(٣). ١. هـ.

وقال ابن رشد رحمه الله في «البيان والتحصيل»:

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٣٤/٣)، والترمذي في «سننه» كتاب الديات. باب الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا برقم (١٤٠١)، وابن ماجه في «سننه» كتاب الحدود. باب النهي عن إقامة الحدود في المساجد برقم (٢٥٩٩)، والدارقطني في «سننه» كتاب الحدود والديات وغيره (١٤١/٣) برقم (١٨٠)، والحاكم في «مستدركه» كتاب الحدود برقم (٨١٠٤)، وسكت عليه هو والذهبي، والدارمي في «سننه» كتاب الديات. باب القود بين الوالد والولد برقم (٢٢٦٨)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٥/١١)، برقم (١٠٨٤٦)، وقال الترمذي: «هذا الحديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل بن مسلم المكي، قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه». ١. هـ. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٧٨/٤): «لا بأس بإسناده». ١. هـ، وحسنه الألباني في «الإرواء» برقم (٢٣٢٧)، وفي «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٢١٠٥).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» كتاب العقول. باب لا تقام الحدود في المساجد (٢٣/١٠) برقم (١٨٢٣٨)، وسنده صحيح.

(٣) المدونة (٣٨٥/٤).

إقال في «المستخرجة»^(١) «سئل مالك عن القاضي يعاقب الرجل في المسجد بالأسواط، قال: لا أرى بذلك بأسًا، وكَرِهَ أن تُضرب فيه الحدود، وما كثر فيه من الأدب، وإن لم يكن حدًّا»^(٢). ا. هـ.

وأجاز الظاهرية^(٣) إقامة الجلد في المسجد إلا أن إقامته خارج المسجد أولى، وإذا أجازوا الجلد في المسجد، فإجازة ضرب التأديب فيه أولى.

وعلى هذا، فالمتحصل من كلام الفقهاء جواز إقامة الحدود في كل مكان ما عدا المساجد، والحرَم إذا ارتكب موجب الحد خارج الحرم^(٤) على ما ذهب إليه الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) وبعض الشافعية^(٧).

(١) لمحمد بن أحمد العتبي المتوفى سنة (٢٥٥هـ). انظر: الديباج المذهب (١٧٦/٢) - (١٧٧) ..

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (٣٨٧/١٧)، وانظر: مواهب الجليل (١١٤/٦)، وجواهر الإكليل (٢٢٣/٢).

(٣) انظر: المحلى (١٢٣/١١) م (٢١٦٥).

(٤) أما لو ارتكب موجب الحد في الحرم، فلا خلاف بين الفقهاء في إقامته في الحرَم، سواء أقبض عليه فيه أم لا، قال ابن قدامة في المغني (٤١٣/١٢): «لا نعلم فيه خلافاً». ا. هـ.

(٥) انظر: بدائع الصنائع (١١٤/٧)، وحاشية ابن عابدين (٢٥٦/٢).

(٦) انظر: المغني (٤٠٩/١٢).

(٧) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص (١٩٣)، وانظر: الرأي المخالف في مواهب الجليل (٢٠٣/٣ - ٢٠٤، ١١/٦)، وجواهر الإكليل (٢٢٣/٢)، وروضة الطالبين (١٧٣/١٠)، ومغني المحتاج (١٩١/٤)، ومختصر خلافات البيهقي لأحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي (٣٥٦/٤ - ٣٥٨)، ت: د. إبراهيم الخضير، (الرياض: مكتبة الرشيد، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م).

وإذا ثبت هذا، فإنه يجوز إقامة التأديب في الولاية الخاصة في أي موضع كان حتى في المساجد والحرم، كما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله، ورواية عن الإمام أحمد - التي صرّح فيها بجواز استيفاء غير القتل من الحدود كلها، إذ نصت هذه الرواية على «أن الحد - في الحرم - جرى مجرى التأديب، فلم يمنع منه كتأديب السيد عبده»^(١).

إلا أنه يراعى في ذلك تحصيل مقصد الشريعة من الاستصلاح والتهذيب للمؤدّب، فلا يقام التأديب في مكان يحصل فيه إهانة المؤدّب أو التعدي على كرامته كأن يكون أمام الناس؛ لأن ذلك يزيد الشقة، لا يُحصل مقصود الشارع.

قال الماوردي رحمه الله: «فإن كان - أي المحدود - متهافتاً في ارتكاب المعاصي أظهرَ حدّه في مجامع الناس ومحافلهم، ليزداد به نكالاً وارتداً، وإن كان من ذوي الهيئات حد في الخلوات حفظاً لصيانتّه»^(٢). ا. هـ.

ولا شك أن التأديب في الولاية الخاصة لا يبلغ مبلغ الحد، بل غالباً ما يكون أدنى من ذلك بكثير.

ولذا كان المناسب في إقامته أن يكون في الخلوات حفظاً لصيانة المؤدّب، وتحصيلاً لمقصود الشارع، إلا إذا اقتضى الأمر تأديبه أمام غيره لعظم خطئه وجرمه فلا بأس حينئذ، أخذاً من الأصل المعتبر في أن الحدود تقام في ملأ من الناس لقوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

(١) المغني (٤١٠/١٢).

(٢) الحاوي للماوردي (٤٤١/١٣)، ومغني المحتاج (١٩١/٤)، وانظر: فتح الباري لابن

حجر (٦٥/١٢ - ٦٦).

(٣) من الآية (٢)، من سورة النور.

والنص وإن ورد في حد الزنا لكنه يشمل سائر الحدود دلالة؛ لأن المقصود من الحدود كلها واحد، وهو الزجر والردع، وهذا المعنى متوافر في التأديب أيضاً، فمتى احتيج إلى إظهار تأديب المؤدّب فعل وإلا فلا، كتأديب الولد أمام إخوته، والتلميذ أمام الطلاب والأساتذة ونحو ذلك. والله أعلم.

٤- لو تعين للمؤدّب أو غلب على ظنه أن المؤدّب لا يدع المعصية ولا يرتدع عن خطئه إلا بالضرب المبرح أو الشائن أو نحو ذلك لم يكن له أن يؤدبه على تلك الصورة^(١).

قال العز بن عبدالسلام رحمه الله: «فإن قيل: إذا كان الصبي لا يصلحه إلا الضرب المبرح، فهل يجوز ضربه تحصيلًا لمصلحة التأديب؟

قلنا: لا يجوز ذلك، بل يجوز أن يضربه ضربًا غير مبرح؛ لأن الضرب الذي لا يبرح مفسدة، وإنما جاز لكونه وسيلة إلى مصلحة التأديب، فإذا لم يحصل التأديب سقط الضرب الخفيف، كما يسقط الضرب الشديد؛ لأن الوسائل تسقط بسقوط المقاصد»^(٢). ا. هـ.

٥- ألا يكون ضرب المؤدّب لموليه في حالة الغضب؛ لأنه ربما ضربه لراحة نفسه، وشفاء غيظه، ولم يضربه لمنافعه ومصلحته، وهذا ليس من العدل.

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣٣٤/٢)، والبحر الرائق (٢٣٧/٣)، ومواهب الجليل (١٥/٤)، والزرقاني على خليل (٦٠/٤)، وروضة الطالبين (٣٦٨/٧)، وتحفة المحتاج (٤٥٥/٧) مع حاشية الشرواني وابن القاسم، والمغني (٢٦٠/١٠)، ومطالب أولي النهى (٢٨٧/٥).

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٩٠/١).

٦- على المؤدّب أن يمتنع عن ضرب من يؤدبه، إذا استجار بالله ما لم يكن ذلك في حدٍّ أو أنه استغاث مكرًا^(١) وحيلةً، للتخلص من الضرب؛ لأن المؤدّب وصل إلى مرحلة الألم التي لم يعد يتحملها، أو مرحلة الخوف الشديد، فالاستمرار في ضربه - والحالة هذه - يعتبر دليلًا على حب الانتقام والتشفي منه، وأماره على عدم إجلال الله عز وجل ؛ إذ لو كان الإيمان قويًا لحجزه ذكر الله عن التمادي في الضرب والانهماك فيه.

٧- كما أنه يحرم على المؤدّب ربط مؤدّبه، وشدّ يده حالة تأديبه بالضرب^(٢).

٨- كما أنه لا يجوز تفريق الضرب على الأيام بأن يضرب في كل يوم ضربةً مثلًا؛ لأنه لا يحصل به الإيلام^(٣).

٩- كما أن المؤدّب إذا وضع يده على محل ضرب، ضربه المؤدّب على غيره ؛ إذ وضعها عليه دالٌّ على شدة تألمه بضربه^(٤).

* *

(١) انظر: مرقاة المفاتيح (٥٢٨/٦).

(٢) انظر: نهاية المحتاج (١٨/٨).

(٣) المصدر نفسه..

(٤) المصدر نفسه.

المبحث الثاني

صور التأديب بالضرب في السنة

المطلب الأول: تأديب الزوجة بالضرب:

أول حديث عن ضرب النساء هو الحديث عن كمال أخلاقه ﷺ عن عائشة قالت: "ما ضرب ﷺ بيده خادماً قط ولا امرأة، ولا ضرب رسول الله ﷺ بيده شيئاً قط إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا خير بين أمرين قط إلا كان أحبهما إليه أيسرهما حتى يكون إثمًا فإذا كان إثمًا كان أبعد الناس من الإثم، ولا انتقم لنفسه من شيء يؤتى إليه حتى تنتهك حرمة الله عز وجل فيكون هو ينتقم لله عز وجل" (١).

هذا حديث عظيم في كرم أخلاقه وسماحته وحسن معاشرته صلوات الله وسلامه وبركاته عليه، فإنه لم يحصل منه أن ضرب خادماً من الخدم الذين يخدمونه، ولم يضرب أحداً من زوجاته عليه الصلاة والسلام، بل كان رفيقاً رحيماً سمحاً يحب الرفق صلوات الله وسلامه وبركاته عليه.

وهذا يدل على كمال أخلاقه عليه الصلاة والسلام، مع أنه قد يحصل من الخدم مخالفات وأمور يستحق بعضهم أن يعاقب عليها، ولكن شأنه وطريقته الرفق والتسامح والتجاوز في الأمور صلوات الله وسلامه وبركاته عليه.

والحديث فيه فوائد:

١- فِيهِ أَنَّ ضَرْبَ الزَّوْجَةِ وَالْخَادِمِ وَالْدَّابَّةِ وَإِنْ كَانَ مُبَاخًا لِلدَّيْبِ فَتَرْكُهُ أَفْضَلُ (٢).

(١) أخرجه أحمد (٢٣٢/٦) (٢٢٩/٦) والبخاري (٣٩٤/٢) مسلم (٨٠/٧).

(٢) شرح النووي على مسلم (٣٩/٨).

مسألة: لماذا خص عدم الضرب بالمرأة والخدم ؟

قال القاري -رحمه الله تعالى-: " خصا بالذكر اهتماماً بشأنيهما ولكثرة وقوع ضرب هذين والاحتياج إليه، وضربهما وإن جاز بشرطه فالأولى تركه، قالوا بخلاف الولد فإن الأولى تأديبه ويوجه بأن ضربه لمصلحة تعود إليه فلم يندب العفو بخلاف ضرب هذين فإنه لحظ النفس غالباً فندب العفو عنهما مخالفة لهواها وكظماً لغيظها " (١)

وقال رسول الله ﷺ : علقوا السوط حيث يراه أهل البيت فإنه لهم أدب (٢) .

إن التلويح بالعقوبة من وسائل التأديب الراقية، ولذلك جاء بيان السبب من تعليق السوط أو العصا في البيت، ورؤية أداة العقاب معلقة يجعل أصحاب

(١) مرقاة المفاتيح ٤٨٨/١٠ وانظر: كشف القناع ٢٠٩/٥.

(٢) هذا الحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٨٤/١٠، ٢٨٥) وفي "المعجم الأوسط" (٣٤١/٤) وابن عدي في "الكامل" (٩٠/٣) والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٢٠٣/١٢) كلهم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٢/٥) بلفظ: "يلق أحدكم السوط حيث يراه أهل البيت فإن ذلك يردعهم أو يخيفهم"، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. وفي إسناده عمر بن أبي عمر الكلاعي الدمشقي وهو منكر الحديث ضعيف، كما في "الميزان" (٢٥٩/٥) للذهبي، وقال عنه ابن عدي: "ليس بالمعروف... منكر الحديث عن الثقات". فلا يثبت الحديث إلا من رواية ابن عباس رضي الله عنه.

والحديث من رواية عبد الله بن عباس رضي الله عنه حسنه الإمام الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١٤٤٧) وكذلك العجلوني في "كشف الخفاء" (٨٢/٢) وعزى التحسين للمناوي، وهو كذلك فقد حسنه في "فيض القدير" (٣٢٥/٤) وحسن إسناده الطبراني الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠٦/٨)

النيات السيئة يرتدعون عن ملابس الرذائل خوفاً أن ينالهم منه نائل، ويكون باعثاً لهم على التأدب والتخلق بالأخلاق الفاضلة،

والضرب ليس هو الأصل أبداً، ولا يلجأ إليه إلا عند استنفاد الوسائل الأخرى للتأديب، أو الحمل على الطاعات الواجبة.

فقه الحديث:

قال المناوي رحمه الله في فيض القدير (٣٢٥/٤): "(علقوا السوط حيث يراه أهل البيت) فيرتدعون عن ملابس الرذائل خوفاً لأن ينالهم منه نائل، قال ابن الدفع: لم يرد به الضرب لأنه لم يأمر بذلك أحداً وهو باعث لهم على التأدب والتخلق بالأخلاق الفاضلة والمزايا الكاملة التي أكثر النفوس الفاضلة تتحمل فيها المشاق الشديدة لما له من الشرف ولما به من الفخر" (١).

قال ابن عبد البر رحمه الله: (علق سوطك حيث يراه أهلك) وفي هذا كله ما يوضح لك أن للرجل ضرب نسائه فيما يصلحهم وتصلح به حاله وحالهم معه كما له أن يضرب امرأته عند امتناعها عليه ونشوزها ضرباً غير مبرح" (٢).

وأما (حديث عبد الله بن زمعة قال ﷺ: (لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يضاجعها في آخر اليوم) (٣).

وفي هذا ترشيد للمسلم إلى عواقب الضرب وأضرار لأنه قد يحتاج إلى الزوجة حاجة طبيعية فتتفر منه نفرة بسبب سوء خلقه فيسقط من عينها.

(١) فيض القدير (٣٢٥/٤).

(٢) التمهيد (١٦٠/١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٥/٣، ٤٤٧ - ٤٤٨) ومسلم (١٥٤/٨ - ١٥٥) والترمذي (٧/٢).

س (٢) والدارمي (١٤٧/٢) وابن ماجه (١٩٨٣) والبيهقي (٣٠٥/٧) وأحمد (١/٤).

وأما معنى الحديث الذي جاء من طريق عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة بن نيار الأنصاري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : (لا يجلد أحدكم قومه عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله) (١) .

فهو حد من النبي ﷺ لعدد التأديب بالضرب.

ولذلك نهى عن الضرب بالوجه كما جاء (من طريق أبي قزعة الباهلي عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال: (قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه) قال: أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت أو اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت) (٢) .

وجاء حديث ضعيف في هذا الباب من طريق داود بن عبد الله الأودي عن عبد الرحمن المسلمي عن الأشعث بن قيس عن عمر بن الخطاب (لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته) (٣) .

(١) أخرجه البخاري (٣١١/٤) ومسلم (١٢٦/٥) والدارمي (١٧٦/٢) وابن ماجه (٢٦٠/١) وأحمد (٤٠٤/٤، ٦٦٤/٣)

(٢) أخرجه أحمد (٤٤٧/٤، ٣/٥، ٥) وأبو داود (٢١٤٢) وكذا النسائي في الكبرى (٢/٨٧) ابن ماجه (١٨٥٠) وابن حبان (١٢٨٦) والحاكم (١٨٧/٢ - ١٨٨) وعنه البيهقي (٢٩٥/٧)

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٤٧) وكذا النسائي في (الكبرى) (ق ١/٨٧) وابن ماجه (١٩٨٦) والبيهقي (٣/٧، ٥) وأحمد (٢/١) قال ابن المديني - رحمه الله تعالى - : "فإن إسناده مجهول رواه رجل من أهل الكوفة يقال له داود بن عبد الله الأودي لا أعلم أحدا روى عنه شيئا غير عبد الرحمن المسلمي وهو عندي أبو وبرة المسلمي" اهـ العلل لابن المديني ٩٣/١ أما إذا تعسف الزوج وتجاوز حده في التأديب فإنه يقتض منه لزوجته بلا خلاف أعلمه.

ثم جاء النهي عن الضرب إذا تعدى الحد الشرعي سواء بالكم أو الكيف وأن من فعل ذلك فهو ليس من خيار المؤمنين ، وهذا الحديث يبين ذلك عن عبد الله بن عبد الله - قال ابن السرح عبيد الله بن عبد الله - عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله - ﷺ - « لا تضربوا إماء الله ». فجاء عمر إلى رسول الله - ﷺ - فقال ذئرن النساء على أزواجهن. فرخص في ضربهن فأطاف بآل رسول الله - ﷺ - نساء كثير يشكون أزواجهن فقال النبي - ﷺ - «لقد طاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ليس أولئك بخياركم» (١).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - : " فجعل لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيار ترك الضرب " (٢) .

(١) أخرجه أبو داود ٦٥٢/١، كتاب النكاح: باب ضرب النساء، ١٩٨٥، والنسائي في الكبرى ٣٧١/٥، كتاب عشرة النساء: باب ضرب الرجل زوجته ٥/٩١٦٧، والشافعي في المسند ٢٨/٢، برقم ٨٨، وعبد الرزاق ٤٤٢/٩، برقم ١٧٩٤٥، والحميدي ٣٨٦/٢، والبخاري في التاريخ الكبير ٤٤٠/١، والدارمي ١٤٧/٢، والطبراني ٢٧٠/١، ٧٨٤، ٧٨٥، وابن حبان ١٣١٦، والبيهقي ٣٠٥/٧، والحاكم ١٨٨/٢-١٩١، والبخاري في شرح السنة ١٣٧/٥، برقم ٢٣٣٩، من طريق الزهري عن عبد الله وفي بعض المصادر عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب، قال: قال رسول الله ﷺ : "لا تضربوا إماء الله" فأتاه عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله ذئر النساء على أزواجهن، فأذن في ضربهن، فأطاف بآل محمد نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن. فقال النبي ﷺ : "لقد أطاف بآل محمد سبعون امرأة، كلهن يشكين أزواجهن، ولا تجدون أولئك خيارهن"، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) الأم ١١٢/٥

وفي قول الشافعي هذا بيان أن الأصل عدم الضرب وأن من حسن العشرة ترك الضرب.

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : " فيه دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة ومحل ذلك أن يضربها تأديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته ، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله ^(١) .

وجاء الحديث الذي يبين من هو خير المؤمنين عن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ : " ألا عسى أحدكم أن يضرب امرأته ضرب الأمة ! ألا خيركم خيركم لأهلها " ^(٢) .

وجاء النهي عن الذي يضرب امرأته ثم يحتاج إليها فيعاشرها قال ﷺ : " يعمد أحدكم فيجلد امرأته جلد العبد ! فلعله يضاجعها في آخر يومه " ^(٣) .

وفي الحديث جَوَّازُ تَأْدِيبِ الرَّقِيقِ بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ، وَالْإِيمَاءِ إِلَى جَوَّازِ ضَرْبِ النِّسَاءِ دُونَ ذَلِكَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ " غَيْرُ مُبْرَحٍ " ، وَفِي سِيَاقِهِ اسْتِئْجَادُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْعَاقِلِ : أَنَّ يُبَالِغَ فِي ضَرْبِ امْرَأَتِهِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا مِنْ

(١) فتح الباري ٣٠٤/٩ وانظر: عون المعبود ١٢٨/٦

(٢) أخرجه البزار في " مسنده " (رقم ١٤٨٤ - كشف الأستار) وهو مخرج في " الإرواء " (٢٠٣١/٩٧/٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٥/٣، ٤٤٧ - ٤٤٨) ومسلم (١٥٤/٨ - ١٥٥) والترمذي (٧/٢ س ٢) والدارمي (١٤٧/٢) وابن ماجه (١٩٨٣) والبيهقي (٣٠٥/٧) وأحمد (٧ ١/٤) من حديث عبد الله بن زمعة.

بَقِيَّةَ يَوْمِهِ أَوْ لَيْلَتِهِ، وَالْمُجَامَعَةُ أَوْ الْمُضَاجَعَةُ إِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ مَعَ مِثْلِ النَّفْسِ وَالرَّغْبَةِ فِي الْعِشْرَةِ، وَالْمَجْلُودُ غَالِبًا يَنْفِرُ مِمَّنْ جَلَدَهُ، فَوَقَعَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى ذِمِّ ذَلِكَ وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَلْيَكُنِ التَّأْدِيبُ بِالضَّرْبِ الْيَسِيرِ بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ النُّفُورُ التَّامُّ فَلَا يُفْرِطُ فِي الضَّرْبِ وَلَا يُفْرِطُ فِي التَّأْدِيبِ، قَالَ الْمُهَلَّبُ: بَيَّنَّ ﷺ بِقَوْلِهِ " جَلَدُ الْعَبْدِ " أَنَّ ضَرْبَ الرَّقِيقِ فَوْقَ ضَرْبِ الْحُرِّ لَتَبَائِنٍ حَالَتُهُمَا، وَلِأَنَّ ضَرْبَ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا أُبِيحَ مِنْ أَجْلِ عَصِيَانَتِهَا زَوْجَهَا فِيمَا يَجِبُ مِنْ حَقِّهِ عَلَيْهَا.

وفيه دلالة على أَنَّ ضَرْبَهُنَّ مُبَاحٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ أَنَّ يَضْرِبَهَا تَأْدِيبًا إِذَا رَأَى مِنْهَا مَا يَكْرَهُ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ طَاعَتُهُ، فَإِنْ اكْتَفَى بِالْتَّهْدِيدِ وَنَحْوِهِ كَانَ أَفْضَلَ، وَمَهْمَا أُمِكنَ الْوُصُولُ إِلَى الْغَرَضِ بِالْإِبْهَامِ لَا يَغْدِلُ إِلَى الْفِعْلِ، لِمَا فِي وَقُوعِ ذَلِكَ مِنَ الْنَفَرَةِ الْمُضَادَّةِ لِحُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الزَّوْجِيَّةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي أَمْرِ يَتَعَلَّقُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ (١).

المطلب الثاني: ضرب الأولاد:

حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ سَوَّارِ أَبِي حَمْزَةَ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ سَوَّارُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو حَمْزَةَ الْمُرَبِّيُّ الصَّنِيعِيُّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » (٢).

(١) أخرجه البزار في " مسنده " (رقم ١٤٨٤ - كشف الأستار) وهو مخرج في " الإرواء " (٢٠٣١/٩٧/٧).

(٢) سنن أبي داود (١٨٥/١) الألباني ، صحيح مسند أحمد بن حنبل (١٨٠/٢) تعليق شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

إن شطر الحديث الأول يرشد إلى أن التقارب من الصالحات سبيل إلى إلفها واعتيادها وترويض النفس على قبولها والمداومة عليها، فإذا بلغ الصبي سبع سنين فإنه يؤمر بها فتألف أذنه الأمر بها ؛ إذ يتكرر عليه ذلك خمس مرات في اليوم والليلة، وتعتاد قدماء المشي إلى المساجد، وترى عينه المصلين يترددون إلى المسجد. يرى المصلين صفوفاً يتقدمهم الإمام. يتكرر هذا لمدة ثلاث سنوات، وهذه السنوات الثلاث تعد مرحلة أولية تهيئة لما بعدها. ثم المرحلة الثانية « واضربوهم عليها لعشر سنين » وفي هذه المرحلة يكون الصبي قد اعتاد الصلاة وأصبح لديه تصور مجمل لهيئتها وعدد مراتها والتمييز بين الفروض، وتكون هذه المرحلة أكثر حزمًا ؛ فإن فيها أمراً زائداً عن مجرد الأمر بالصلاة:

« واضربوهم ». وتستمر هذه المرحلة إلى سن البلوغ. فهذه قرابة ثماني سنوات تشكل دورة تدريبية في التقارب مع هذه الطاعة، فيألفها ويعتادها ويحبها بسبب تقريبه منها ومن أهلها كما مر بك. فإذا أُعْلِمَ بها وبمكانتها في الإسلام عند جريان قلم التكليف عليه سهل عليه القيام بها بخلاف من لم يُرَاعَ في حقِّه هذا الإرشاد النبوي ، وفي شطر الحديث الثاني قوله ﷺ : « وفرّقوا بينهم في المضاجع » انظر إلى لطيف الإشارة النبوية في تحديد وقت التفريق في المضاجع عند سن العاشرة بين الأبناء والبنات ؛ ففي هذه السن تكون بعض البنات قد بلغن سن الرشد أو قاربن البلوغ ؛ وإن لم يكن فلا أقل من تغيير جسمها وهيئتها عن جسم الصبية وقد جرت عادة الناس أن يتخذوا لنومهم

ملابس لها خصوصيتها من خفة وشفافية وقد تكون مجسّمة (كالجامعة)، وما كان هذا وصفه من اللباس من حيث الشفافية أو التجسيم أو كشف أجزاء من البدن لا يكون سائراً للعورة. وقد ينكشف الغطاء أثناء النوم فتبدو العورات، فإن لم يكن التفريق في المضاجع انكسر حاجز الحياء، وضعفت الاستجابة للأمر والنهي في حفظ العورة وسترها. وذلك كله بسبب الاعتياد والإلف لتكرار هذا المشهد نتيجة المقاربة والمجاورة، بل قد يتعدى الأمر إلى أبعد من ذلك وأخطر.

المطلب الثالث: عدم ضرب الوجه:

جاء النهي عن ضرب الوجه عن أبي هريرة قال ﷺ: "إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته" (١).

قال النووي -رحمه الله تعالى-: "وأما الضرب في الوجه فمنهي عنه في كل الحيوان المحترم من الآدمي والحمير والخيول والإبل والبغال والغنم وغيرها، لكنه في الآدمي أشد لأنه مجمع المحاسن مع أنه لطيف لأنه يظهر فيه أثر الضرب وربما شانه وربما آذى بعض الحواس" (٢) فإن لم ينفع ذلك معها جاز له ضربها ضرباً غير مبرح بسواك أو بمنديل ملفوف لا بسوط ولا بعصا أو نحوه - والسواك كما لا يخفى دقيق وقصير طوله غالباً طول القلم - (٣) عن

(١) أخرجه أحمد (٢٤٤/٢) (٢٥١/٢ و ٤٣٤) أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (ص ٢٧)، وكذلك أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٨/٥) من وجه آخر ضعيف عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٩٧/١٤ وانظر: عمدة القاري ١٤٠/٢١ التيسير بشرح

الجامع الصغير ٤٧٠/٢ نيل الأوطار ٢٥٠/٨ عون المعبود ١٦٧/٧

(٣) انظر: كشف القناع ٢١٠/٥.

عطاء قال: قلت لابن عباس: ما الضرب غير المبرح؟ قال: السواك وشبهه يضربها به^(١).

ومتى يكون الضرب الشرعي: إن أصرت على النشوز ضربها عندئذ ضرباً غير مبرح — أي غير شديد — ولا شائن، للآية السابقة {واضربوهن} [النساء: ٣٤/٤] فظاهر الآية وإن كان بحرف الواو الموضوع للجمع المطلق، لكن المراد منه الجمع على سبيل الترتيب، والواو يحتمل ذلك.

ويجتنب في أثناء الضرب: الوجه تكرمة له، ويجتنب البطن والمواضع المخوفة خوف القتل، ويجتنب المواضع المستحسنة لئلا يشوهها، ويكون الضرب — كما أبان الحنفية — عشرة أسواط فأقل، لقوله ﷺ: «لا يجلد أحدكم فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله» وقوله: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يضاجعها في آخر اليوم». فإن تلفت من الجلد فلا ضمان عليه عند الحنابلة والمالكية؛ لأن الضرب مأذون فيه شرعاً. وقال أبو حنيفة والشافعي: إنه يضمن؛ لأن استيفاء الحق مقيد بشرط السلامة للآخرين.

ويكون الضرب أيضاً بيد على الكتف مثلاً، أو بعضاً خفيفة أو بسواك ونحوه^(٢).

أن الترفع عن الضرب أفضل وأكمل إبقاء للمودة^(٣) حتى مع وجود الداعي له لحال النبي ﷺ فإنه ما ضرب خادماً ولا امرأة. قال شريح

(١) رواه ابن جرير ٦٨/٥ وانظر: الدر المنثور ٥٢٣/٢

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته (٣٢٣/٩)

(٣) الفروع ٢٥٨/٥ المبدع ٢١٥/٧ كشف القناع ٢١٠/٥

- رحمه الله تعالى-: رأيت رجالا يضربون نساءهم فسلّلت يميني حين أضرب زينبا. وزينب شمس والنساء كواكب إذا طلعت لم تبق منهن كوكبا^(١).

قال رسول الله ﷺ: "ولا تضرب ظعنيتك كضربك أميتك" ^(٢) الظعينة هي المرأة.

وعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَضَى فِيهَا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ. فَقَالَ انْتَبَيْ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ. فَأَتَاهُ بِمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ - زَادَ هَارُونُ - فَشَهِدَ لَهُ يَعْْنِي ضَرْبَ الرَّجُلِ بَطْنِ امْرَأَتِهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ بَلَّغَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ إِنَّمَا سُمِّيَ إِمْلَاصًا لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزْلِقُهُ قَبْلَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا زَلَقَ مِنَ الْيَدِ وَغَيْرِهِ فَقَدْ مِلَّصَ. ^(٣)

المطلب الرابع: النهي عن ضرب أهل الصلاة:

١٤٢٨ - عن حماد بن سلمة أخبرنا أبو غالب عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ أقبل من خيبر ومعه غلامان، فقال علي رضي الله عنه يا رسول الله أخدمنا، فقال: خذ أيهما شئت، فقال: خر لي: قال: " خذ هذا ولا تضربه، فإني قد رأيته يصلي مقبلنا من خيبر وإني قد نهيت عن ضرب أهل الصلاة"^(٤).

(١) تاريخ دمشق ٥٢/٢٣ سير أعلام النبلاء ١٠٦/٤ الطبقات الكبرى ١٤٣/٦

(٢) صحيح أبي داود (١٢٩)

(٣) سنن أبي داود سن (٣١٦/٤).

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٠/٥ و ٢٥٨) أخرجه البخاري في " الأدب المفرد " (١٦٣) وأخرجه

أبو يعلى في " مسنده " (١٤٥٥/٤) ورواه الطحاوي في " مشكل الآثار " (١٩٦/١).

جاء عن عمار بن ياسر " من ضرب مملوكه ظلما أُقيد منه يوم القيامة " ^(١). وهذا يدل على عدم جواز ضرب الخدم ظلما.

وجاء حديث عدم ضرب من ذكر اسم الله تعظيما لله " إذا ضرب أحدكم خادمه فذكر الله فليمسك، (وفي رواية): فارفعوا أيديكم " ^(٢).

وحديث الجارية يبين أن ضرب الخدم من أعظم الذنوب عن مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جَارِيَّةٌ لِي صَكَكْتُهَا صَكَّةً. فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَقُلْتُ أَفَلَا أُعْتِقُهَا قَالَ: « ائْتِي بِهَا ». قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا قَالَ: « أَتَيْنَ اللَّهَ ». قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: « مَنْ أَنَا ». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: « أُعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » ^(٣).

وعن أبي مسعود الأنصاري قال: كنت أضرب مملوكا لي فسمعت قائلا من خلفي يقول اعلم أبا مسعود اعلم أبا مسعود فالتفت فإذا أنا برسول الله ﷺ فقال الله أقدر عليك منك عليه ، قال أبو مسعود فما ضربت مملوكا لي بعد ذلك اليوم ^(٤).

المطلب السادس: ضرب العاجز والكبير:

٢٩٨٦ - عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن سعيد بن سعد بن عبادة ، قال: كان بين أبياتنا

(١) أخرجه أبو نعيم في " الحلية " (٣٧٨/٤) و" الأدب المفرد " للبخاري (١٨١)
(٢) رواه الترمذي (٣٥٤/١) وعبد بن حميد في " المنتخب من المسند " (ق ٢/١٠٤) وتمام في " الفوائد " (ق ٢/١٠٤) والبعثي في " شرح السنة " (٢/٦٩/٣) وابن عساكر في " تاريخ دمشق " (١/١٣١/١٥)
(٣) سنن أبي داود - (٢٢٦/٣).
(٤) سنن الترمذي (٣٣٥/٤).

رجل مخدج ضعيف، فلم يرفع إلا وهو على أمة من إماء الدار يخبث بها، فرفع شأنه سعد بن عبادَةَ إلى رسول الله ﷺ، فقال " اجلدوه ضرب مائة سوط، قالوا: يا نبي الله ! هو أضعف من ذلك، لو ضربناه مائة سوط مات ؟ قال : فخذوا له عنكالا فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة واحدة " (١).

وهذا الحديث يدل على سماحة الإسلام كيف خفف الحد تخفيفاً عظيماً مراعاة لحالة المضروب.

المطلب السابع: الضرب للتهمة:

عن أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَّازِيِّ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْكَلَّاعِيِّينَ سَرَقُوا مَتَاعَ فَاتَهُمُوا أَنَسًا مِنَ الْحَاكَةِ فَأَتَوْا النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ - ﷺ - فَحَبَسَهُمْ أَيَّامًا ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُمْ فَأَتَوْا النُّعْمَانَ فَقَالُوا خَلِّتْ سَبِيلَهُمْ بِغَيْرِ ضَرْبٍ وَلَا امْتِحَانٍ.

فَقَالَ النُّعْمَانُ مَا شِئْتُمْ إِنْ شِئْتُمْ أَنْ أَضْرِبَهُمْ فَإِنْ خَرَجَ مَتَاعُكُمْ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِكُمْ مِثْلَ مَا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِهِمْ. فَقَالُوا هَذَا حُكْمُكَ ؛ فَقَالَ هَذَا حُكْمُ اللَّهِ وَحُكْمُ رَسُولِهِ - ﷺ -. قَالَ أَبُو دَاوُدَ إِنَّمَا أُرْهِبُهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ أَيْ لَا يَجِبُ الضَّرْبُ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْتِرَافِ (٢).

هذا يدل على عدم جواز الضرب لمجرد الشبه وبدون دليل لأن بدن الإنسان معصوم ، وثبت في السنن أن النبي - ﷺ - حبس في تهمة (٣).

وفي غزوة بدر ظفر المسلمون برجلين على الماء فجاءوا بهما إلى الرسول - ﷺ - وهو يصلي - ورجوا أن يكونا من جيش أبي سفيان وهما يقولان:

(١) فتح الباري لابن حجر (١/١٥).

(٢) سنن أبي داود - (٢٣٥/٤).

(٣) سنن أبي داود (٣٦٣٠)، وجامع الترمذي (١٤١٧)، وسنن النسائي (٤٨٧٥).

نحن سقاة قريش. فكانوا إذا ضربوهما قالوا: نحن لأبي سفيان وإذا تركوهما قالوا: نحن سقاة قريش فلما سلم رسول الله - ﷺ - من صلاته قال: "إذا صدقاكم ضربتموهما، وإذا كذباكم تركتموهما"^(١).

وهذا ليس منه ﷺ إقرار على الضرب بالتهمة وإنما أنكر على أصحابه استمرار الضرب بسبب بعد اعتراف المتهم.

المطلب الثامن: الضرب في الحد:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ قَالَ كَانَتْ أُنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - الْآنَ وَهُوَ فِي الرَّحَالِ يَلْتَمِسُ رَحْلَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَقَالَ لِلنَّاسِ « اضْرِبُوهُ ». فَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالنَّعَالِ وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْعَصَا وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْمِخْخَةِ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ الْجَرِيدَةُ الرُّطْبَةُ - ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - تَرَابًا مِنَ الْأَرْضِ فَرَمَى بِهِ فِي وَجْهِهِ^(٢).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيٍّ فِي رَمِيٍّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحِجَارَةٍ أَوْ ضَرْبٍ بِالسَّيَاطِ أَوْ ضَرْبٍ بِعَصَا فَهُوَ خَطَاٌ وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَاِ وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ ». وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ « قَوْدٌ يَدٌ ». ثُمَّ اتَّفَقَا « وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ». وَحَدِيثُ سُفْيَانَ أَيْضًا^(٣).

(١) السيرة النبوية لابن هشام (٣/١٦٣-١٦٤)، وتاريخ الطبري (٢/٢٨)، والنقات لابن حبان (١/١٦٠-١٦١).

(٢) سنن أبي داود : (٢٨٣/٤).

(٣) سنن أبي داود : (٣٠٦/٤).

المطلب التاسع: الضرب في العزاء:

عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ (ليس منا من شق الجيوب وضرب الخدود ودعا بدعوى الجاهلية) ^(١).

المطلب العاشر: ضرب الحاكم:

عن أبي هريرة: عن رسول الله ﷺ قال: (صنفان من أمتي لم أرهما: قوم معهم سياط مثل أذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رعوسهن مثل أسنمة البخت المائلة لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها وإن ريحها لتوجد من مسيرة كذا وكذا) ^(٢).

وَعَنْ أَبِي سَلَمٍ قَالَ قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا بِشَرِّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَفَنَحْنُ فِيهِ فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ «نَعَمْ». قُلْتُ فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ «نَعَمْ». قُلْتُ كَيْفَ قَالَ «يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ وَلَا يَسْتَنْتُونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ». قَالَ قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُنْزِلَتْ ذَلِكَ؟ قَالَ «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ» ^(٣).

(١) سنن ابن ماجه (٥٠٤/١)، أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٩/٣، وابن ماجه (١٥٨٤) من طريق وكيع، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٩/٣، والبخاري (١٢٩٧)، والنسائي في "المجتبى" ٢١/٤، وفي "الكبرى" (١٩٩١)، وابن ماجه (١٥٨٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٥١٦)، وأبو يعلى (٥٢٥٢)، والبيهقي في "السنن" ٦٤/٤ من طريق عبد الرحمن بن مهدي، به.

(٢) صحيح ابن حبان بتحقيق الأرناؤوط (٥٠٠/١٦) شعب الإيمان (٣٤٨/٤). المعجم الكبير للطبراني (٤٤٠/١٩) صحيح مسلم (١٦٨/٦) مسند أحمد (٣٠٠/١٤)

(٣) صحيح مسلم (٢٠/٦) صحيح البخاري الفتن (٧٠٨٤)

النتائج :

- ١- الضرب وسيلة من وسائل التآديب الشرعية التي لها ضوابط وحدود.
- ٢- الضرب منه ما هو ممنوع ومنه ما هو مباح.
- ٣- الضرب له شروط منها تحقق النفع للمضروب وعدم ضرب الوجه والأماكن الحساسة.
- ٤- الضرب لا يستعمله الفضلاء مع زوجاتهم.

* *

فهرس المراجع والمصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالhashية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- ٣- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٤- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، لعذنان محمد جمعة، (معاصر)، دار الإمام البخاري-دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- ٥- السنة (ومعه ظلال السنة في تخريج السنة للألباني)، لأحمد بن عمرو الضحاك المعروف بابن أبي عاصم، (المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- ٦- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني (المتوفى ٢٧٣)، تعليق الألباني ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الثانية.
- ٧- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٨- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي (٢٧٩)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الطبعة الثانية، (مكتبة مصطفى البابي - بيروت)

٩- شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ)، الناشر: مكتبة صبيح بمصر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٠- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى ٢٥٦هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ).

١١- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢- صحيح مسلم بشرح النووي، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، (الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، الشركة الدولية للطباعة - مصر).

١٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت).

١٤- فتوح مصر والمغرب، لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (٢٥٧هـ)، (١٤١٥هـ)، (مكتبة الثقافة الدينية).

١٥- في ظلال القرآن، لسيد قطب إبراهيم الشاربي، الطبعة السادسة عشر، (دار الشروق- بيروت، ١٤١٢هـ)، (٣٩٦٩/٦).

١٦- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٠ هـ).

١٧- المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة.

١٨- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٩- مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة : الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).

٢٠- معالم السنن شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد البستي الخطابي، الطبعة الأولى، (١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م، المطبعة العلمية - حلب).

٢١- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد اللخمي الطبراني، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، (مكتبة ابن تيمية-القاهرة).

٢٢- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

- ٢٣- معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْنَجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٢٤- مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمد الطاهر بن عاشور (المتوفى ١٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، (الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، دار النفائس - الأردن).
- ٢٥- مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمد سعد بن أحمد اليوبي، (معاصر)، (الطبعة الأولى، ١٤١٨، دار الهجرة - الرياض).
- ٢٦- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي (المتوفى ٧٩٠هـ)، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ، دار المعرفة - بيروت.

* * *